بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
وتقرير مراقبا الحسابات عليها

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	رقم الصفحة
قائمة المركز المالى المجمعة	١
قائمة الدخل المجمعة	٢
قائمة الدخل الشامل المجمعة	٣
قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة	٤
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٥-٦
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٧ - ٥٤

KPMG حازم حسن **محاسبون قانونيون ومستشارون**	**BDO خالد وشركاه** **محاسبون قانونيون ومستشارون**

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" وشركاته التابعة (المجموعة) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا ان القوائم المالية المجمعة المرفقة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

مراقبا الحسابات

طه محمود خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

صلاح الدين مسعد المسرى
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية "٣٦٤"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٨ مارس ٢٠٢١

قائمة المركز المالى المجمعة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٥)	٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٥٥٨,٩٢٠
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩
مخزون	(١٧)	٨٣٩,٥٢٧	٨٥٧,٠٩٦
عملاء واوراق قبض بالصافي	(١٨)	٥٣٢,٥٦٩	٥٧٦,٣٧٠
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩)	٩,٨٠٨,٤٦٦	٩,٥٣٩,٧٧٥
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠/أ)	٢٨,٥٧١,٨٨٩	٤,٢٧٠,٦٥٥
بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر	(٢٠/ب)	٤٣٣,٧٦٦	٤٦١,٣٥٣
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠/ج)	٤٦,٨٤٠,٥٩٦	٣٦,٣٨٢,١٣٨
استثمارات في شركات شقيقة	(٢٠/ح)	٤٥٤,٨٤٩	٣٤٤,٤١٨
أصول أخرى	(٢١)	٢,٨٥٤,٤٥٦	٢,٥٣٣,٦٩٣
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٤٧,٦٩٥	٤٠,٥٦٩
أصول ثابتة	(٢٣)	١,٨٣٠,٠٢١	١,٨٣١,٩٦٤
استثمارات عقارية	(٢٤)	٢٤,٦٠٧	٢٤,٧٤٧
إجمالي الأصول		١١٦,٧٤٨,٠٦٧	١٠٤,٣٦٩,٣٨٧
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٤٦٣,٦٧٩	٦٤٤,٨٥٤
قروض طويلة الاجل		١٩٥,٤٧١	٨٦,٨٤٥
موردون و اوراق دفع		٢١١,٢٣٧	٣٢١,٨٥١
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	٩٦,٨٠٨,٦٩١	٨٥,٩٤٤,٨٣٨
التزامات أخرى	(٢٧)	٣,٠١٢,١٢٤	٢,٧٣١,٣٩٠
التزامات ضريبية مؤجلة		٢٨,٨٣٥	٣٩,٩٦٩
مخصصات أخرى	(٢٨)	٨٦,٠٦٣	٣٥,٠٨٣
التزامات الضريبة الجارية		٦٤٦,٥٣٢	٥٢٥,٣٥٩
إجمالي الالتزامات		١٠١,٤٥٢,٦٣٢	٩٠,٣٣٠,١٨٩
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٠٤٦,٦٦٩
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٣٨٢,٧٠٦
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)	(٣٠/و)	٧,٤١٩,٥٢٢	٧,٢٤١,٤٣٧
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		١٤,٨٦٣,٠٢٧	١٣,٦٦٠,٩٢٠
الحقوق غير المسيطرة		٤٣٢,٤٠٨	٣٧٨,٢٧٨
إجمالي حقوق الملكية		١٥,٢٩٥,٤٣٥	١٤,٠٣٩,١٩٨
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		١١٦,٧٤٨,٠٦٧	١٠٤,٣٦٩,٣٨٧

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .
- تقرير مراقبا الحسابات مرفق .

رئيس قطاع الشئون المالية	المحافظ
المعتز بالله محمد عوض	عبد الحميد محمد أبو موسى

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		٩,٥١٤,٣٧٨	٩,١١٦,٦٣٠
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		(٤,٩٢٥,٧٦٦)	(٤,٩٣٣,٨١٤)
المبيعات		٢,١٢٠,٢٨٨	٢,٣٣٠,٦٣٧
تكلفة المبيعات		(١,٧٤٤,٧٦١)	(٢,١٠٨,٠٩٢)
صافى الدخل من العائد والمبيعات	(٦)	٤,٩٦٤,١٣٩	٤,٤٠٥,٣٦١
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	٢٢١,٢٦٢	٢٥١,٥٦٧
توزيعات الأرباح	(٨)	٥٩,٨١٩	٦٠,٢٠٦
صافى دخل المتاجرة	(٩)	١٦,٢٣٧	٧١,٣٩٩
ارباح الاستثمارات المالية	(٢٠/د)	٢٣,٤٥٩	٤٣,٠٩٦
(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(٢٢٠,٠٩١)	٨٨,١٤٥
مصروفات إدارية	(١١)	(١,١٩٩,٩٣٨)	(١,٠٧٧,٥٧٥)
الزكاة المستحقة شرعا		(١٣٦,٦٨٩)	(٩٩,٥٩١)
(مصروفات) تشغيل أخرى	(١٢)	(٤٦,٩٠٢)	(١٤١,٧٨٣)
الربح قبل ضرائب الدخل		٣,٦٨١,٢٩٦	٣,٦٠٠,٨٢٥
ضرائب الدخل	(١٣)	(١,٣٧٧,٣٣٧)	(٨١٣,٧٩٠)
صافى أرباح السنة قبل الحقوق غير المسيطرة		٢,٣٠٣,٩٥٩	٢,٧٨٧,٠٣٥
الحقوق غير المسيطرة		(٥٦,٦٥٥)	(١,٩١٥)
صافى أرباح السنة بعد الحقوق غير المسيطرة		٢,٢٤٧,٣٠٤	٢,٧٨٥,١٢٠
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤)	٤,١٣٣	٥,١١٣

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

رئيس قطاع الشئون المالية

المعتز بالله محمد عوض

المحافظ

عبد الحميد محمد أبو موسى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة من واقع قائمة الدخل	**٢,٢٤٧,٣٠٤**	٢,٧٨٥,١٢٠
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمار ات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**(٣٦٠,٧٣٩)**	(٣٧٧,٠٩٧)
بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمار ات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**٧٢,٤٥١**	(٧,٨٣٧)
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**٨,٢٣٧**	٤٣٦
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للسنة	**(٢٨٠,٠٥١)**	(٣٨٤,٤٩٨)
اجمالى الدخل الشامل للسنة	**١,٩٦٧,٢٥٣**	٢,٤٠٠,٦٢٢

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع بالألف جنيه مصرى	الاحتياطيات بالألف جنيه مصرى	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح السنة بالألف جنيه مصرى	اسهم الخزينة بالألف جنيه مصرى	إجمالي حقوق الملكية بالألف جنيه مصرى	الحقوق غير المسيطرة بالألف جنيه مصرى	الاجمـالى بالألف جنيه مصرى
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٠م		٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٣٨٢,٧٠٦	٧,٢٤١,٤٣٧	(٩,٨٩٢)	١٣,٦٦٠,٩٢٠	٣٧٨,٢٧٨	١٤,٠٣٩,١٩٨
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	(٢٨٠,٠٥١)	٧,٤٦٩	-	(٢٧٢,٥٨٢)	-	(٢٧٢,٥٨٢)
توزيعات أرباح		-	-	(٧٦٥,٥٦٣)	-	(٧٦٥,٥٦٣)	(٢,٥٢٥)	(٧٦٨,٠٨٨)
تسويات عن شركات تابعة		-	-	(٧,٠٥٢)	-	(٧,٠٥٢)	-	(٧,٠٥٢)
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن اصول الت ملكيتها للبنك		-	(٧,٨٦٠)	٧,٨٦٠	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٢٧١,٤٥٧	(٢٧١,٤٥٧)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى راسمالي		-	٢٨٠	(٢٨٠)	-	-	-	-
المحول تحت حساب زيادة رأس المال		١,٠٤٠,١٩٦	-	(١,٠٤٠,١٩٦)	-	-	-	-
صافى أرباح السنة		-	-	٢,٢٤٧,٣٠٤	-	٢,٢٤٧,٣٠٤	٥٦,٦٥٥	٢,٣٠٣,٩٥٩
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	(٢٩)،(٣٠)	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٣٦٦,٥٣٢	٧,٤١٩,٥٢٢	(٩,٨٩٢)	١٤,٨٦٣,٠٢٧	٤٣٢,٤٠٨	١٥,٢٩٥,٤٣٥
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٩		١,٧٧٥,٦٨١	٣,٨١٠,٠١٠	٦,٣٨٢,٤٣٩	(٩,٨٩٢)	١١,٩٥٨,٢٣٨	٣٨٠,٣٣١	١٢,٣٣٨,٥٦٩
(*) اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى								
إجمالى الاثر على الخسائر الأئتمانية المتوقعة		-	(٣٠٩,٠٣٥)	-	-	(٣٠٩,٠٣٥)	-	(٣٠٩,٠٣٥)
إجمالى الأثر على إعادة التصنيف والقياس		-	٧٦١	(٧٦١)	-	-	-	-
الارصدة فى ١ يناير ٢٠١٩ بعد تعديلها باثر معيار ٩		١,٧٧٥,٦٨١	٣,٥٠١,٧٣٦	٦,٣٨١,٦٧٨	(٩,٨٩٢)	١١,٦٤٩,٢٠٣	٣٨٠,٣٣١	١٢,٠٢٩,٥٣٤
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	(٣٨٤,٤٩٨)	٢٧٥,١١٥	-	(١٠٩,٣٨٣)	-	(١٠٩,٣٨٣)
توزيعات السنة الحالية		-	-	(٦٧٧,٥٧٦)	-	(٦٧٧,٥٧٦)	(٣,٩٦٨)	(٦٨١,٥٤٤)
المحول إلى احتياطى المخاطر البنكية عن اصول الت ملكيتها للبنك		-	١٣,٥٥٦	-	-	١٣,٥٥٦	-	١٣,٥٥٦
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٢٥١,٩١٢	(٢٥١,٩١٢)	-	-	-	-
المحول لزيادة رأس المال		١,٢٧٠,٩٨٨	-	(١,٢٧٠,٩٨٨)	-	-	-	-
صافى أرباح السنة		-	-	٢,٧٨٥,١٢٠	-	٢,٧٨٥,١٢٠	١,٩١٥	٢,٧٨٧,٠٣٥
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(٢٩)،(٣٠)	٣,٠٤٦,٦٦٩	٣,٣٨٢,٧٠٦	٧,٢٤١,٤٣٧	(٩,٨٩٢)	١٣,٦٦٠,٩٢٠	٣٧٨,٢٧٨	١٤,٠٣٩,١٩٨

(*) التطبيق الاولى للتعليمات الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩م من البنك المركزى المصرى .

الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م الف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م الف جنيه مصرى
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		٣,٦٨١,٢٩٦	٣,٦٠٠,٨٢٥
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة		١٦١,٤٦٦	١٤١,٤٧٥
اضمحلال الأصول		١٨٦,١٨٣	١٣٨,٤٠١
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	(١٢)	(٩١٤)
عبء (رد) مخصصات اخرى	(٢٨)	٥٠,٩٩٢	(٣٠,٠٧٠)
(أرباح) استثمارات مالية	(٢٠/د)	(٤٦,٤٠٥)	(٩٣)
(أرباح) بيع أصول ثابتة		(١,٣٢٣)	(٢٨٠)
توزيعات أرباح	(٨)	(٥٩,٨١٩)	(٦٠,٢٠٦)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		٣,٩٧٢,٣٧٨	٣,٧٨٩,١٣٨
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
ودائع لدى البنوك	(١٦)	(٥٦٨,٦٣٠)	(٤٥٤,٠٣٩)
أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(٢٠/ج)	(١٧,٥١٨,٥٩٠)	(٢,٦٤٧,٤٦٩)
استثمارات مالية الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٢٧,٥٨٧	(١١٧,٤٠٦)
المخزون	(١٧)	١٩,٠٠٣	٦٣,٠٥٧
عملاء وأوراق قبض	(١٨)	٣٠,٣٥٣	٥٧,٠٦٧
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء *	(١٩)	(٤٨١,٣٣٥)	(١,٣٥٣,١٢٥)
أصول أخرى	(٢١)	(٢٧٩,٣٢٧)	(٢٤٨,٣٥٣)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(١٨١,١٧٥)	٢٦,١٩٥
التزامات ضريبية مؤجلة		(١١,١٣٤)	٦,٩٧٧,٥٢٤
موردون وأوراق دفع		(١١٠,٦١٤)	(٧٢٦,٧١٤)
أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	١٠,٨٦٣,٨٥٣	(٦٣٩)
ضرائب دخل مسددة		(١,٢٥٦,١٦٣)	(١٨,٠٢٠)
إلتزامات أخرى	(٢٧)	٢٧٣,٦٠٧	١٤٢,٠١٢
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		(٥,٢٢٠,١٨٧)	٥,٤٨٩,٢٢٨
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(٢٢ ، ٢٣)	(١٨٢,١٦٧)	(٣٠٨,٢٦٨)
متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة	(١٢)	١٦,٩٨١	٢٨٠
توزيعات أرباح محققة	(٨)	٥٩,٨١٩	٦٠,٢٠٦
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر *		(١,٠٢٩,٣٨٨)	٢٢٠,٠٩٤
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة		(١٢١,٨١٢)	(٧٩,١٢٥)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(١٦,٤٠٢,٨٧٥)	(٧,٧٤٢,٨٢٦)
استثمارات عقارية	(٢٤)	-	٢٥,٧٥٨
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		(١٧,٦٥٩,٤٤٢)	(٧,٨٢٣,٨٨١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من (مدفوعات الى) قروض طويلة الأجل		١٠٨,٦٢٥	(٨٠,٢٨٩)
توزيعات الأرباح المدفوعة *		(٧٥٨,٤٣٧)	(٧٠٨,٥٨٨)
التغير فى الحقوق غير المسيطرة		٥٤,١٣٠	(٢,٠٥٣)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٥٩٥,٦٨٢)	(٧٩٠,٩٣٠)
صافى (النقص) في النقدية وما فى حكمها خلال السنة		(٢٣,٤٧٥,٣١١)	(٣,١٢٥,٥٨٣)
رصيد النقدية وما فى حكمها - بداية السنة		٤٠,٣٦١,٣٠١	٤٣,٤٨٦,٨٨٤
رصيد النقدية وما فى حكمها - نهاية السنة	(٣١)	١٦,٨٨٥,٩٩٠	٤٠,٣٦١,٣٠١

	إيضاح رقم	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م الف جنيه مصري**	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م الف جنيه مصري
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٥٥٨,٩٢٠
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى المصرى	(٢٠)	٣٥,٣٢٣,٤٤٧	١٧,٧١٦,٠٦٥
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	(١٥)	(٧,٧١٢,٤٢٨)	(٧,١٤٥,٣٠٨)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)	(٢٠)	(٣٥,٢٣٤,٦٥٥)	(١٧,٧١٦,٠٦٥)
الاجمالى	**(٣١)**	١٦,٨٨٥,٩٩٠	٤٠,٣٦١,٣٠١

معلومات غير نقدية تتمثل فيما يلي :

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:
- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٤٣,٦٢٥ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٤٢٤,٢٥٣ جنيه مصرى للعملاء.
- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتى أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطى القيمة العادلة بمبلغ (٢٩١,٦١٧) ألف جنيه مصرى كما تم إضافة مبلغ (١٩,٩٠١) ألف جنيه مصرى تمثل خسائر بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر خلال السنة.
- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات ببند أرصدة دائنة أخرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الأسلامى المصري** خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٦ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في بورصة القاهرة للأوراق المالية .

اوصت بالموافقة لجنة المراجعة على القوائم المالية للبنك الصادرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بإجتماعها بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢١م ، وتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك بإجتماعه فى ١٨ مارس ٢٠٢١م .

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	حصة المجموعة
فيصل للإستثمارات المالية	٩٩,٩٩٤ %
فيصل لتداول الاوراق المالية	٩٩,٩٠ %
صرافة بنك فيصل	٨٩,٠٠ %
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية	٤٤,٤٤ % *
الإسلامية لصناعة مواد التغليف " إيكوباك "	٥٩,٥٦ %
مصر لصناعة مواد التغليف " إيجيراب "	٥١,٣٨ %
القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "	٥٤,٢٢ %
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية	٦٩,٠٠ %
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"	٦٧,٩٨ %
الطاقة للصناعات الالكترونية	٦٤,٠٠ %
فيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	٩٩,٩٩٩ %

* أدرجت شركة تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصرفنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	٤٨,٥٧ %
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	٤٠,٠٠ %
أشجار سيتى للتنمية والتعمير	٤٠,٠٠ %
العربية للوساطة في التأمين	٢٥,٠٠ %
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	٣٢,٧٥ %
مستشفى مصر الدولي	٢٤,٣٠ %
أرضك للتنمية والإستثمار العقارى	٢٩,٢٦ %

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع وعقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

التجميع

أ/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية و القدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشأت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

أ / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

أ / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

٣ - التغيرات فى السياسات المحاسبيه

اعتبارا من اول يناير ٢٠١٩م قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزى المصرى الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م والخاصه باعداد القوائم الماليه للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير الماليه (٩) "الادوات الماليه" التبويب و القياس كما وردت بالتعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بهذا الشأن وفيما يلى ملخص التغيرات الرئيسيه فى السياسات المحاسبيه للبنك الناتجه عن تطبيق تلك التعليمات .

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

عند الاعتراف الاولى ، يتم تصنيف الاصول الماليه على انها مصنفه بالتكلفه المستهلكه أو القيمه العادله من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمه العادله من خلال الارباح والخسائر .

ويتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه.

ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر .

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال إستوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

عند الاعتراف الاولى بالإستثمار فى الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه فى القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادره بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا
تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.
بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.
طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS ٩ ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار .

- الشركات الشقيقة

هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً اشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك فى صافى أصول شركاته الشقيقة .

١ / الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

٢ / الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند إعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

٤ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المجمعة المختصرة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة العرض للبنك ، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال السنةعلى أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٥,٧٣٢١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م والدولار = ١٦,٠٤١٥ جم في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية .

٥ – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٥ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

٣/٥ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٥ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك

بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طر يق البيع.
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- **أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية**

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .
ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .
ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .
وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- **إيرادات ومصروفات العائد**

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الأصول المالية

- السياسه الماليه المطبقه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

١- الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للعميل بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف و الاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار بالتكلفة المستهلكة يحمل معدل عائد متغير عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل وللأغراض العملية قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف و الاستثمار أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الاخرى ذات الصلة وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة وأسعار العقارات وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

٢- الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠١٠ فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

- السياسه الماليه المطبقه اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩م

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه.
يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تار يخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصلعلى أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- **المعايير النوعية:**

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر وتقل عن (٩٠) يوم.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الاقل.

- **الاستثمارات العقارية**

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- **الأصول غير الملموسة**

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- **الأصول الثابتة**

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- **اضمحلال الأصول غير المالية**

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التى يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلى مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الاخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

– مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشأة المتلقية لتلك لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم فى الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو إختيارى ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق فى تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

تم أعادة تبويب عناصر الاصول والالتزامات الماليه بأرقام المقارنه لتتسق مع اسلوب العرض بالقوائم الماليه المجمعة للفتره الحاليه محل تطبيق المعيار الدولى رقم (٩) لأول مره ولا يتم اعاده قياسها وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزى الصادره بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق .كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشر ي أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدار ية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف .وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجار ية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار فى تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى ويعمل بالقسم فر يق عمل متنو ع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:
- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجار ية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طر يق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طر يق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

تقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهى تحديدا مخاطرعدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .
ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية فى هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .
وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فر يق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .
يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الاخرى .
وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف أخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالى في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى
اصول عقارية	١٥,٣٠٨
صافي الاضمحلال	(٢,٢٤٢)
بيع فيلات و مصنع	(٥٦,٦٩١)
الإجمالى	(٤٣,٦٢٥)

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الاخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظر وف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة .وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة فى المدى القصير وفقا للإطار الرقابى.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك فى العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التى تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما فى حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي(كما فى حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

- ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر الفائدة

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.

استعراض مخاطر وفجوات أسعار الفائدة وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فر وق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطر ق الفنية المقبولة " طر يقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

- تمويلات وتسهيلات للعملاء

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتوار يخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

٦ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشر يحتين التاليتين طبقا لبازل II :
الشريحة الأولى : وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفو ع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسى للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشر يحة الثانية : وهى رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الأئتمانية المدرجة فى المرحلة الأولى بما لا يز يد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الأئتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تز يد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية ورصيد المخصصات فى المرحلة الأولى .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يز يد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين.
ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	٤,٠٨٦,٨٦٥	٣,٠٤٦,٦٦٩
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	١,٦٧١,٤١٧	١,٤٦٣,٢٩٦
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)	٦,٦١٧,٥٥٤	٥,٩٥٢,٤٢٣
الحقوق غير المسيطرة	٥٤٢	٩٣٩
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٢٢١,٠٦٨)	(٣٠٩,٠٦٥)
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	١,٦٦٦,٨٢٠	١,٩٤٦,٨٧١
اجمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	١٣,٩٦١,٣٩١	١٢,٢٤٠,٣٩٤
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	٥٣٦,٣٧٠	٣٢٨,٦٢٢
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى	٢٢٣,٤٦٩	١٤٦,٨٢٦
اجمالى رأس المال المساند	٧٥٩,٨٣٩	٤٧٥,٤٤٨
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	١٤,٧٢١,٢٣٠	١٢,٧١٥,٨٤٢
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل	٤٦,٩٤٠,٧٩٠	٥٥,٧٣٩,٣٦٦
إجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**٣١,٣٦ %**	٢٢,٨١ %

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية للقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :
كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.
كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).
مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك".
النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م ألف جنيه مصرى
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	١٣,٩٦١,٣٩٠	١٢,٢٤٠,٣٩٤
ثانيا : مقام النسبة		
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	١١٤,٨٨٤,٢١٧	١٠٢,٥٧٠,٧٧١
التعرضات خارج الميزانية	٣,٤٦١,٣٥٢	٣,٤٠٣,٩٤٥
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	١١٨,٣٤٥,٥٦٩	١٠٥,٩٧٤,٧١٦
نسبة الرافعة المالية %	١١,٨٠ %	١١,٥٥ %

٦ - صافي الدخل من العائد والمبيعات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	١,٤٥٥,٢٤٢	٣,٩١٦,١٧٩
البنوك الأخرى	٣٤٦,٣٥٢	٤٨٤,٣٥٨
العملاء	١,٥٩٩,٤٦٦	١,١٥٤,٩٣٩
المجموع	٣,٤٠١,٠٦٠	٥,٥٥٥,٤٧٦
عائد أدوات دين حكوميه	٦,٠٤٥,٦١١	٣,٤٣٠,٨٩١
عائد استثمارات فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٦٧,٧٠٧	١٣٠,٢٦٣
المبيعات	٢,١٢٠,٢٨٨	٢,٣٣٠,٦٣٧
الأجمالى	١١,٦٣٤,٦٦٦	١١,٤٤٧,٢٦٧
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(١٧٠,٨٧٣)	(٢١٩,٨٩٤)
العملاء	(٤,٧٥٤,٨٩٣)	(٤,٧١٣,٩٢٠)
الإجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٤,٩٢٥,٧٦٦)	(٤,٩٣٣,٨١٤)
تكلفة المبيعات	(١,٧٤٤,٧٦١)	(٢,١٠٨,٠٩٢)
	(٦,٦٧٠,٥٢٧)	(٧,٠٤١,٩٠٦)
الصافي الدخل من العائد والمبيعات	٤,٩٦٤,١٣٩	٤,٤٠٥,٣٦١

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار	٢٤,٤٧١	٣٨,٥٩٧
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٩,٨٨٥	٨,٩٧٨
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١٢,٣٠٦	٨,٢١٨
أتعاب أخرى	١٧٤,٦٠٠	١٩٥,٧٧٤
الأجمالى	٢٢١,٢٦٢	٢٥١,٥٦٧

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٥١,٢٤٧	٤٧,٩٨١
شركات شقيقة	١,٧٥٩	١١,١٨٩
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٦,٧٧٢	٩٥٥
صناديق استثمار	٤١	٨١
الأجمالى	٥٩,٨١٩	٦٠,٢٠٦

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٤٣,١٧٨	٧٩,١٩٦
(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	(٤١,٢٠٠)	(٨,٧٦٥)
أرباح ادوات حقوق الملكية	١٤,٢٥٩	٩٦٨
الأجمالى	١٦,٢٣٧	٧١,٣٩٩

١٠ - (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	(٨٣٨)	٢,٧٨٤
ارصدة لدى البنوك	(٦٧٢)	١٧,٦٥٣
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨,٢٣٧)	٤,٨٢٧
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	(٣٨,٢٦٥)	٥٠,٩٦١
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٧٢,٠٧٩)	١١,٩٢٠
الأجمالى	(٢٢٠,٠٩١)	٨٨,١٤٥

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٥٧٨,٨٢٧)	(٤٧٢,٦٦١)
تأمينات اجتماعية	(٢٠,٠١٢)	(٢٣,٣٤١)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(١٦,٥٤٦)	(١٤,١٩١)
	(٦١٥,٣٨٥)	(٥١٠,١٩٣)
مصروفات إدارية أخرى	(٥٨٤,٥٥٣)	(٥٦٧,٣٨٢)
الأجمالى	(١,١٩٩,٩٣٨)	(١,٠٧٧,٥٧٥)

وفيما يلي تحليل لمكونات بند مصروفات إدارية أخرى :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
إهلاك إداري واستهلاك	١٦١,٤٦٦	١٤١,٤٧٥
مزايا للعاملين	٦٩,١٠٨	٦١,٥١٢
اشتراكات ورسوم	٥٦,٦٠٧	٥٤,٢٠٠
صيانة وتأمين	٣٣,٣٨٢	٢٨,٧٢١
مصروفات بريد وسويفت	١٢,٢٤٨	١٠,٨٠٤
أدوات كتابية ومطبوعات	٢٢,٥٨١	٩,٥٤٨
دعاية وإعلان	١٤,١٩٦	٧,٥٠٤
استقبال وضيافة	١١,١٤٣	١٨,٧٦٨
بدلات سفر وانتقال	٢٦,٩٦٠	٢٤,٨٩٢
مياه وكهرباء وتليفونات	١٩,٧٢١	١٨,٤٩٦
إيجار مقار الصارف الآلي وتشغيله	٦٥,٤٩٩	٧٦,٣٧٨
مصروفات الدمغة	١٩,١٧٤	١٩,٩٨٠
مصاريف قضائية وتكاليف الحراسة	٥٠٩	٥,٣٨٤
خدمات اجتماعية	١,٥٤٩	١,٧٩٠
متنوعة	٧٠,٤١٠	٨٧,٩٣٠
	٥٨٤,٥٥٣	٥٦٧,٣٨٢

١٢- (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	(٩٣,٨٤٥)	(٢١٧,٦٨٩)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	١٦,٩٨١	٢٨٠
(مصروف) إيجار تشغيلي	(٤,٢٠٤)	(٤,٢٨٢)
أخرى	٨٥,٢١٧	٤٨,٠١٦
(عبء) رد مخصصات أخرى	(٥١,٠٥١)	٣١,٨٩٢
الأجمالى	(٤٦,٩٠٢)	(١٤١,٧٨٣)

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
ضرائب الدخل الحالية	(١,٣٧٧,٣٣٧)	(٨١٣,٧٩٠)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الأتى:		
ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠% *	(١,٠٧٠,٧٧١)	(٥٧٣,٧٩٠)
ضرائب دخل جارية	(٣١٩,٠١٧)	(٢٤٠,٠٠٠)
ايرادات ضريبية مؤجلة	١٢,٤٥١	-
الإجمالى	(١,٣٧٧,٣٣٧)	(٨١٣,٧٩٠)

*** تمثل ضرائب على ايرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية .**

وفيما يلى الموقف الضريبى :

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ : تم تقديم الاقرار الضريبى وسداد الضريبة المستحقة من واقعه فى المواعيد المحددة قانونا وجارى الفحص حاليا.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة للفترة من٢٠١٩/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠١٩/٠١/٠١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبى الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

رابعاً: الضريبة العقارية

تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٠ م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى و سداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

١٤ - نصيب السهم في الربح (جنيه)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
صافي أرباح السنة	٢,٢٤٧,٣٠٤	٢,٧٨٥,١٢٠
حصة العاملين	(١٤٠,٠٠٠)	(١٨٠,٠٠٠)
مكافأة مجلس الإدارة	(١٥,٠٠٠)	(١٧,٠٠٠)
	٢,٠٩٢,٣٠٤	٢,٥٨٨,١٢٠
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٥٠٦,٢٢٦	٥٠٦,٢٢٦
نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)	٤,١٣٣	٥,١١٣

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
نقدية	١,١٤٩,٨٧٢	١,٤١٣,٦١٢
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٧,٧١٥,٠٠٤	٧,١٤٧,٠٩٨
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,٥٧٦)	(١,٧٩٠)
الأجمالى	٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٥٥٨,٩٢٠
أرصدة بدون عائد	٢,٧٦٩,١٤٣	٥,٦٨٣,٧٤٦
أرصدة ذات عائد	٦,٠٩٣,١٥٧	٢,٨٧٥,١٧٤
الأجمالى	٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٥٥٨,٩٢٠
أرصدة متداولة	٢,٧٦٩,١٤٣	٥,٦٨٣,٧٤٦
أرصدة غير متداولة	٦,٠٩٣,١٥٧	٢,٨٧٥,١٧٤
الأجمالى	٨,٨٦٢,٣٠٠	٨,٥٥٨,٩٢٠

١٦ - أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٠٧,٨٥١	٢٢٨,٤٨٤
ودائع(مضاربات)	١٥,٤٤٧,٤٨٩	٣٨,٧٣٠,٣٩٦
يخصم : الإيرادات المقدمة	(٧,١٧٥)	(١١,٠٣٠)
يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٣٩)	(١٦١)
الإجمالى	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	-	٢٦,٨٤١,٣٢٨
بنوك محلية	١٢,٦٠٨,٤٣٣	٩,٠٧٦,٣١٤
بنوك خارجية	٣,٠٣٨,٨٩٣	٣,٠٣٠,٠٤٧
الإجمالى	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩
أرصدة بدون عائد	١٢٦,٣٠٨	٢٢٨,٤٨٤
أرصدة ذات عائد	١٥,٥٢١,٠١٨	٣٨,٧١٩,٢٠٥
الإجمالى	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩
أرصدة متداولة	١٥,٥٣١,٦٢٣	٣٨,٧١٩,٢٠٥
أرصدة غير متداولة	١١٥,٧٠٣	٢٢٨,٤٨٤
الأجمالى	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩

١٧ - مخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
مخزون خامات	١٢٤,٣٧٣	١٤٦,٨٧١
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٢٧٠,٤٦٤	١٨٥,٩٣٩
مخزون انتاج تام	١٣٥,٧١٠	١٩٩,٣١١
مخزون عقارى	٢٤٥,٩٢٣	٣٢٠,٧٤٧
اعتمادات مستندية	٦٥,٦٨٦	٨,٢٩١
فروق تقييم مخزون	(٢,٦٢٩)	(٤,٠٦٣)
	٨٣٩,٥٢٧	٨٥٧,٠٩٦

١٨- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
عملاء	١٦١,٣٩٣	٤٠٥,٩٧٧
أوراق قبض	١٣٢,١٨٥	٤٢,٩٠٨
شيكات برسم تحصيل	٢٦٤,٧٦٦	١٤٠,٨٥٤
عملاء ضمان كمبيالات معززة	١٢,٨٦٩	١١,٨٣٢
	٥٧١,٢١٣	٦٠١,٥٧١
يخصم :		
مخصص إضمحلال العملاء	(٣٨,٦٤٤)	(٢٥,٢٠١)
الإجمالى	٥٣٢,٥٦٩	٥٧٦,٣٧٠

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
تجزئة		
سيارات	٤٤١,٥١٧	٤١٥,٠٣٤
سلع معمرة و اخرى	٧٧,٥٧٧	١٣٨,٠٤٨
عقارية	٦٠٦,١٢٥	٤٤١,١٧٥
موظفين	٢١١,١٤٩	١٨٤,٢٤١
اجمالى (١)	١,٣٣٦,٣٦٨	١,١٧٨,٤٩٨
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	٩,٢٢٢,٤٢٧	٩,٠٢٢,٨٠١
شركات صغيرة	٨٧٧,٨٩٥	١,٢٨٥,١٩٦
شركات متناهية الصغر	١٨,١٦٥	٥٤,١٧١
اجمالى (٢)	١٠,١١٨,٤٨٧	١٠,٣٦٢,١٦٨
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١١,٤٥٤,٨٥٥	١١,٥٤٠,٦٦٦
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(١,٠٤٠,٤٤٨)	(١,١٣٩,٧١٥)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٦٠٥,٩٤١)	(٨٦١,١٧٦)
الإجمالى	٩,٨٠٨,٤٦٦	٩,٥٣٩,٧٧٥

مخصص خسائر الاضمحلال ECL

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م		(بالألف جنيه مصرى)
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	١٢٤,٦٧٨	٧٣٦,٤٩٨	٨٦١,١٧٦
عبء الاضمحلال خلال السنة	٦٠,٨٨٠	٢١٧,١٣٢	٢٧٨,٠١٢
مناقلة	٢,٥٠٠	(٢,٥٠٠)	-
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٧٠,٠٧٨)	(٣٥٤,١٧٥)	(٤٢٤,٢٥٣)
مخصص انتفي الغرض منه	(١١,٩٧١)	(٩٣,٩٦٢)	(١٠٥,٩٣٣)
فروق تقييم	(٥٢)	(٣,٠٠٩)	(٣,٠٦١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	١٠٥,٩٥٧	٤٩٩,٩٨٤	٦٠٥,٩٤١

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م		(بالألف جنيه مصرى)
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	١٤٧,٧٠٦	٧٨٢,٦١٥	٩٣٠,٣٢١
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولي IFRS 9	٢٥,٤٨٨	١١٠,٩١٤	١٣٦,٤٠٢
الرصيد بعد التعديل في ١ يناير ٢٠١٩م	١٧٣,١٩٤	٨٩٣,٥٢٩	١,٠٦٦,٧٢٣
استبعاد مخصص شركات البنك	-	(٣٤,٩٩٦)	(٣٤,٩٩٦)
عبء الاضمحلال خلال السنة	٥,٢٧٤	٢٩٥,٥٦٩	٣٠٠,٨٤٣
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٣١,٥٦٣)	(١٠٥,٢٩٠)	(١٣٦,٨٥٣)
مخصص انتفي الغرض منه	(١٥,٧٦٨)	(٢٩٦,٩٩٥)	(٣١٢,٧٦٣)
مناقلة	(٥,٢٤٨)	٥,٢٤٨	-
فروق تقييم	(١,٢١١)	(٢٠,٥٦٧)	(٢١,٧٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	١٢٤,٦٧٨	٧٣٦,٤٩٨	٨٦١,١٧٦

٢٠- استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية		
اذون خزانة	٢٣,٥٥١,٧٩٩	-
ادوات دين اخرى	١,٣٨٩,١٨٤	١٩٧,٦٣٠
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٨٧٤,٧٠٦	١,١٩٤,٥٦٤
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١,٦٠٧,٣٤٩	١,٦٩٧,٧٦٦
وثائق صناديق استثمار :		
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	١,١٤٨,٨٥١	١,١٨٠,٦٩٥
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٢٨,٥٧١,٨٨٩	٤,٢٧٠,٦٥٥
٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	١٨٢,١٣٩	١٧٠,٠٠٥
وثائق صناديق استثمار :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢٥١,٦٢٧	٢٩١,٣٤٨
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٤٣٣,٧٦٦	٤٦١,٣٥٣
٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية		
أذون الخزانة	١٢,٠٧٢,١٨١	١٨,١٧٤,٩٧٥
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٤٦,٢٤٠)	(٤٦,٧٩٩)
عوائد لم تستحق بعد	(٢٠٤,٧١٠)	(٣٧٧,٦٨٠)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٩,٥٨٣)	(٣٤,٤٣١)
إجمالي (أ)	١١,٧٧١,٦٤٨	١٧,٧١٦,٠٦٥
- أدوات دين أخرى	٣٥,١٢٠,٦٤٦	١٨,٦٩٦,٦٣٧
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٥١,٦٩٨)	(٣٠,٥٦٤)
إجمالي (ب)	٣٥,٠٦٨,٩٤٨	١٨,٦٦٦,٠٧٣
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	٤٦,٨٤٠,٥٩٦	٣٦,٣٨٢,١٣٨
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)	٧٥,٨٤٦,٢٥١	٤١,١١٤,١٤٦

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	-	-
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٥,١٧٢,٨٩٦	-
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	١٠,٩٦١,٤٨٢	-
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٨,٩٠٢,٩٤٩	-
عوائد لم تستحق بعد	(١,٤٨٥,٥٢٨)	-
إجمالي اذون الخزانة بمحافظ الاستثمارات المالية	٢٣,٥٥١,٧٩٩	-

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٨٨,٩٥٠	
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	١٦٨,١٥٠	-
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٦١٨,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	١١,١٩٦,٥٨١	١٨,٠٢٤,٩٧٥
عوائد لم تستحق بعد	(٢٠٤,٧١٠)	(٣٧٧,٦٨٠)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٤٦,٢٤٠)	(٤٦,٧٩٩)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٩,٥٨٣)	(٣٤,٤٣١)
إجمالي اذون الخزانة بمحافظ الاستثمارات المالية	١١,٧٧١,٦٤٨	١٧,٧١٦,٠٦٥

٢٠/ح - استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
مستشفي مصر الدولي	مصر	٣٨١,٦١٦	٨٩,٥٦٣	٣٥٧,٦٩٠	١٠٧,٦٨٧	١١٥,٩٥٧	%٢٤,٠٨
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٤٧٤,٩٥٤	٧٥,٦٦١	١٧٩,٢٢٢	١٤٤,٠٠٥	٢٠٤,٩٧٩	%٣٢,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
أشجار سيتى للتنمية والتعمير	مصر	١,٠٨٨,٦٦٥	١,٢٣٩,٣٢٧	١٤٧,٦٣٨	(١٦,٠١١)	٧٨,٨٧٩	%٤٠,٠٠
أرضك للتنمية والإستثمار العقارى	مصر	٤,١١٦,٩٢٧	٤,١٤٥,٦٧٦	٥,٣٩٠	(٤٢,٢٠٨)	٥٣,٢٤٤	%٢٩,٢٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٠٤	١٠٣	٨٧٥	١٥	٢٤٩	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١,٥٤١	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٤٥٤,٨٤٩	

٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١٧٣,٣٣٨	٦٨,٣٤٠	١٩٣,٤٢٤	١٩,٦٦٤	٨٤,٢١٢	%٢٤,٠٨
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	١,٢٠٧,٣٥٤	٩١٢,٧٤٨	١١١,٨٦٨	٨٩,٢٩٦	١٥٦,٩٤٥	%٣٢,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
أشجار سيتى للتنمية والتعمير	مصر	١,١٦٢,١٢٧	١,٢٩٢,١٣٨	٣٦,١٦٣	(٣٤,٣٨٨)	١٠١,٤٧١	%٤٠,٠٠
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٩٠	١٠٤	٤٥٥	٨	٢٤٩	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٧,٩٤٠	٣,٩٦١	٢,٦٣٩	١٢٦	١,٥٤١	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٣٤٤,٤١٨	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/د- ارباح الاستثمارات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
(خسائر) بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(١٩,٩٠١)	(٩٣)
اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(١١,٥٦٦)	(٩,٧٣٧)
ارباح استثمارات فى شركات شقيقة	٦٦,٣٠٦	٥٢,٩٢٦
(خسائر) اضمحلال اسهم فى شركات تابعة و شقيقة	(١١,٣٨٠)	-
الاجمالي	٢٣,٤٥٩	٤٣,٠٩٦

٢١ - أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	١,١٥٩,٤٥٩	٩١٤,٨٢١
المصروفات المقدمة	٣٨,٩٧٩	٢٣,٣٥٢
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٩٥,٢٣٩	٨٠,٨١٨
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	١٦٩,٣٧٥	٢١٣,٠٠٠
التأمينات والعهد	٣٠,٣٠٦	٢٩,٢٠١
القرض الحسن	٤٩	٥٤
مشروعات تحت التنفيذ **	٧٥٥,٣٤٩	٥٤٧,٦٢٤
أخرى	٣٦٥,٢١٦	٣٨٨,٢٣٤
مسدد تحت حساب الضرائب	٢٤٠,٤٨٤	٣٣٦,٥٨٩
الاجمالي	٢,٨٥٤,٤٥٦	٢,٥٣٣,٦٩٣

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٧٨ فقرة هـ من القانون ١٩٣ لسنة ٢٠٢٠م.

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
فروع تحت التأسيس	٦٨٣,٠٠٣	٥٠٤,٠٠٩
شراء عدد ٢٢ وحدة بمشروع ارضك	٤١,٠٨٣	٤١,٠٨٣
اخرى	٣١,٢٦٣	٢,٥٣٢
الاجمالي	٧٥٥,٣٤٩	٥٤٧,٦٢٤

٢٢ - أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
رصيد اول السنة	٤٠,٥٦٩	٢٢,٦٩٢
اضافات	٤١,٩٩٣	٣٧,٠٠٩
استهلاك	(٣٤,٨٦٧)	(١٩,١٣٢)
الاجمالي	٤٧,٦٩٥	٤٠,٥٦٩

٢٣- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
التكلفة	١,٣٦٦,٤٨٢	٩,٣٠١	٩٠٥,٢٣٢	٢٠٣,١٢٩	٢,٤٨٤,١٤٤
مجمع الإهلاك	(١٩١,٩٨١)	(٣,٨٣٢)	(٥٢٣,٢٦٨)	(٦٨,٤٤٨)	(٧٨٧,٥٢٠)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٨/١٢/٣١	١,١٧٤,٥٠١	٥,٤٧٨	٣٨١,٩٦٤	١٣٤,٦٨١	١,٦٩٦,٦٤٢
الرصيد في ٢٠١٩/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١	١,١٧٤,٥٠١	٥,٤٧٨	٣٨١,٩٦٤	١٣٤,٦٨١	١,٦٩٦,٦٢٤
إضافات	٦٣,٦٢٩	٢٢٩	٨٩,٥١٩	١١٧,٩٦٨	٢٧١,٣٤٥
استبعادات	(١٣,٧٦٣)	-	(١٣٢)	(٣٧)	(١٣,٩٣٢)
إهلاك العام	(١٧,٥٦٩)	(٨٠٥)	(٥٤,٧٢٨)	(٤٩,٠٥٤)	(١٢٢,١٥٦)
اهلاك مستبعد	-	-	٤٦	٣٧	٨٣
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١	١,٢٠٦,٧٩٨	٤,٩٠٢	٤١٦,٦٦٩	٢٠٣,٥٩٥	١,٨٣١,٩٦٤
الرصيد في ٢٠١٩/١٢/٣١					
التكلفة	١,٤١٦,٣٤٨	٩,٥٣٠	٩٩٤,٦٦٥	٣٢١,٠٩٧	٢,٧٤١,٦٤٠
مجمع الإهلاك	(٢٠٩,٥٥٠)	(٤,٦٢٨)	(٥٧٧,٩٩٦)	(١١٧,٥٠٢)	(٩٠٩,٦٧٦)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١٢/٣١	١,٢٠٦,٧٩٨	٤,٩٠٢	٤١٦,٦٦٩	٢٠٣,٥٩٥	١,٨٣١,٩٦٤
الرصيد في ٢٠٢٠/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١	١,٢٠٦,٧٩٨	٤,٩٠٢	٤١٦,٦٦٩	٢٠٣,٥٩٥	١,٨٣١,٩٦٤
إضافات	٥٦,٦٢٦	٦١٥	٢٣,٧٣٧	٥٩,١٩٦	١٤٠,١٧٤
استبعادات	(١٥,٦٥٨)	-	(١٦٥)	(٣,٩٨٠)	(١٩,٨٠٣)
إهلاك السنة	(١٦,٦٧٥)	(١,٤٢٣)	(٤٤,٠٦٣)	(٦٤,٢٩٨)	(١٢٦,٤٥٩)
اهلاك مستبعد	-	-	١٦٥	٣,٩٨٠	٤,١٤٥
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	١,٢٣١,٠٩١	٤,٠٩٤	٣٩٦,٣٤٣	١٩٨,٤٩٣	١,٨٣٠,٠٢١
الرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١					
التكلفة	١,٤٥٧,٣١٦	١٠,١٤٥	١,٠١٨,٢٣٧	٣٧٦,٣١٣	٢,٨٦٢,٠١١
مجمع الإهلاك	(٢٢٦,٢٢٥)	(٦,٠٥١)	(٦٢١,٨٩٤)	(١٧٧,٨٢٠)	(١,٠٣١,٩٩٠)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	١,٢٣١,٠٩١	٤,٠٩٤	٣٩٦,٣٤٣	١٩٨,٤٩٣	١,٨٣٠,٠٢١

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الأراضي	المباني	الإجمالي
	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري
التكلفة	٣٩,٧٢٠	١١,٦٨٠	٥١,٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٧٠٨)	(٧٠٨)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٩,٧٢٠	١٠,٩٧٢	٥٠,٦٩٢
الرصيد في ٢٠١٩/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٩/١/١	٣٩,٧٢٠	١٠,٩٧٢	٥٠,٦٩٢
الاستبعادات	(٢١,٣٢٠)	(٤,٦٨٠)	(٢٦,٠٠٠)
تكلفة الإهلاك	-	(١٨٧)	(١٨٧)
الاستبعادات من الإهلاك	-	٢٤٢	٢٤٢
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٨,٤٠٠	٦,٣٤٧	٢٤,٧٤٧
التكلفة	١٨,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٦٥٣)	(٦٥٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٨,٤٠٠	٦,٣٤٧	٢٤,٧٤٧
الرصيد في ٢٠٢٠/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/١	١٨,٤٠٠	٦,٣٤٧	٢٤,٧٤٧
تكلفة الإهلاك	-	(١٤٠)	(١٤٠)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٨,٤٠٠	٦,٢٠٧	٢٤,٦٠٧
التكلفة	١٨,٤٠٠	٧,٠٠٠	٢٥,٤٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٧٩٣)	(٧٩٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٨,٤٠٠	٦,٢٠٧	٢٤,٦٠٧

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٤٦٣,٦٧٩	٦٤٤,٨٥٤
الأجمالى	٤٦٣,٦٧٩	٦٤٤,٨٥٤
بنوك محلية	٣١٣,٤٣١	٤٠٠,٠١٣
بنوك خارجية	١٥٠,٢٤٨	٢٤٤,٨٤١
الأجمالى	٤٦٣,٦٧٩	٦٤٤,٨٥٤
أرصدة بدون عائد	١٥٠,٢٤٨	٢٤٤,٨٤١
أرصدة ذات عائد	٣١٣,٤٣١	٤٠٠,٠١٣
الأجمالى	٤٦٣,٦٧٩	٦٤٤,٨٥٤

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
حسابات تحت الطلب	٨,٢٠١,٣٢١	٥,٩٢٠,٧٣٥
حسابات لأجل وبإخطار	٥٤,٢٠٠,١٩٤	٥٢,٤٦٨,٢٨٩
شهادات ادخار	٣٤,١٨٩,١٥٢	٢٧,٢٧٤,٦٤٣
أخرى *	٢١٨,٠٢٤	٢٨١,١٧١
الاجمالى	٩٦,٨٠٨,٦٩١	٨٥,٩٤٤,٨٣٨
حسابات مؤسسات	٢,٥٨٠,٣٢٨	٢,٨٤٨,٦٥٠
حسابات أفراد	٩٤,٢٢٨,٣٦٣	٨٣,٠٩٦,١٨٨
الاجمالى	٩٦,٨٠٨,٦٩١	٨٥,٩٤٤,٨٣٨
أرصدة بدون عائد	٨,٤١٩,٣٤٥	٦,٢٠١,٩٠٥
أرصدة ذات عائد متغير	٨٨,٣٨٩,٣٤٦	٧٩,٧٤٢,٩٣٣
الاجمالى	٩٦,٨٠٨,٦٩١	٨٥,٩٤٤,٨٣٨

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار أرصدة قدرها ١٤,٩٠٦ ألف جنيه مصرى مقابل ٢٥,٦٢٢ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٢,٤١٠,٣٦٢	٢,٢٩٩,٧٠٢
مصروفات مستحقة	١٣,٢٠٥	٨٥٧
الزكاة المستحقة شرعا	١٣٦,٦٨٩	٩٩,٥٩١
توزيعات مساهمين	٧٤,٠٧٠	٦٦,٩٤٤
أرصدة دائنة متنوعة	٣٧٧,٧٩٨	٢٦٤,٢٩٦
الاجمالى	٣,٠١٢,١٢٤	٢,٧٣١,٣٩٠

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٣٥,٠٨٣	٢٨,٨٦٥
تعديل رصيد اول السنة	٢,٧٣٢	-
اثر التطبيق الاولى للمعيار الدولى IFRS 9	-	١٩,١٣١
رصيد بعد التعديل	٣٧,٨١٥	٤٧,٩٩٦
فروق تقييم عملات أجنبية	(١٢)	(٩١٤)
المستخدم خلال العام	(٢,٧٩٢)	(٢,١٢٣)
المكون من المخصصات	٨٣,٦٠٠	٣٩,٤١٢
مخصصات انتفى الغرض منها	(٣٢,٥٤٨)	(٤٩,٢٨٨)
الرصيد في آخر السنة	٨٦,٠٦٣	٣٥,٠٨٣

٢٩ - رأس المال وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٤,٠٨٦,٨٦٥ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	اسهم خزينة بالألف جنيه مصرى	الإجمالي بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	٤٤٠,١٩٦,٧٠٣	٣,٠٤٦,٦٦٩	(٩,٨٩٢)	٣,٠٣٦,٧٧٧
أسهم مجانية بواقع ١٥ %				
ممولة من الأرباح المحتجزة	٦٦,٠٢٩,٥٠٥	١,٠٤٠,١٩٦	-	١,٠٤٠,١٩٦
الرصيد في نهاية السنة	٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٩,٨٩٢)	٤,٠٧٦,٩٧٣

- وافقت الجمعية العامة العادية على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك من ٤٤٠,١٩٦,٧٠٣ دولار امريكى الى ٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨ دولار امريكى بزيادة قدرها ٦٦,٠٢٩,٥٠٥ دولار امريكى ممولة من الارباح المحتجزة بتوزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ١٥ % من الاسهم المملوكة لهم بذات عملة المساهمة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة العادية فى اجتماعها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٦م .

- وفقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ تم تحديد رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصري ، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزى اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون.

٣٠ - الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام	٨٧,٢٦٣	٩٥,١٢٣
احتياطي قانوني (عام)	١,٤٤٠,٦١٣	١,١٦٩,١٥٦
احتياطي رأسمالي *	٢٢,٦٨٣	٢٢,٤٠٣
احتياطي القيمة العادلة	١,٦٦٦,٨٢٠	١,٩٤٦,٨٧١
احتياطي المخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
إجمالي الاحتياطيات في آخر السنة	٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٣٨٢,٧٠٦

*** يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.**

٣٠ / أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٩٥,١٢٣	١٧٠,٥٨٤
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك *	-	١٣,٥٥٦
المحول إلى الارباح المحتجزة	(٧,٨٦٠)	-
المحول الى احتياطى المخاطر العام	-	(٨٩,٠١٧)
الرصيد في نهاية السنة المالية	٨٧,٢٦٣	٩٥,١٢٣

*طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام سنويا بما يعادل ١٠ % من قيمة الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون إذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً للقانون .

٣٠ / ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١,١٦٩,١٥٦	٩١٧,٢٤٤
محول من الأرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	٢٧١,٤٥٧	٢٥١,٩١٢
الرصيد في نهاية السنة المالية	١,٤٤٠,٦١٣	١,١٦٩,١٥٦

٣٠ / ج- احتياطى راسمالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٢٢,٤٠٣	٢٢,٤٠٣
محول من ارباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي	٢٨٠	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	٢٢,٦٨٣	٢٢,٤٠٣

٣٠ / د - احتياطي القيمة العادلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١,٩٤٦,٨٧١	٢,٣٣٠,٦٠٨
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي ٩ IFRS –	-	٧٦١
المحول من الاحتياطى للارباح المحتجزة *	(٢٩٩,٨٥٤)	(٣٩٤,٦٧١)
(خسائر) التغير في القيمة العادلة	٨,٢٣٧	٤٣٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين	١١,٥٦٦	٩,٧٣٧
خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (إيضاح ٢٠/د)		
الرصيد في نهاية السنة المالية	١,٦٦٦,٨٢٠	١,٩٤٦,٨٧١

*** المحول للارباح المحتجزة نتيجة اعادة تبويب احد الاصول لمحفظة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .**

٣٠ / هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	١٤٩,١٥٣	-
المحول من احتياطى مخاطر معيار IFRS 9	-	٣٣٥,٥١٠
المحول من الاحتياطى الخاص - ائتمان	-	٣٣,٦٦١
المحول من احتياطى المخاطر البنكية العام - ائتمان	-	٨٩,٠١٧
اثر التطبيق الاولى للتعليمات	-	(٣٠٩,٠٣٥)
الرصيد في نهاية السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

٣٠ / و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة	٧,٢٤١,٤٣٧	٦,٣٨٢,٤٣٩
المحول من احتياطى القيمة العادلة للارباح المحتجزة	٧,٤٦٩	٢٧٥,١١٥
توزيعات أرباح	(٧٦٥,٥٦٣)	(٦٧٧,٥٧٦)
تسويات شركات تابعة	(٧,٠٥٢)	-
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك	٧,٨٦٠	-
محول إلى الاحتياطى القانوني	(٢٧١,٤٥٧)	(٢٥١,٩١٢)
محول إلى الاحتياطى راسمالي	(٢٨٠)	-
المحول من الارباح المحتجزة لزيادة رأس المال	(١,٠٤٠,١٩٦)	(١,٢٧٠,٩٨٨)
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي	-	(٧٦١)
صافي أرباح السنة	٢,٢٤٧,٣٠٤	٢,٧٨٥,١٢٠
صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة	٧,٤١٩,٥٢٢	٧,٢٤١,٤٣٧

٣١ - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
نقدية	١,١٤٩,٨٧٢	١,٤١٣,٦١٢
أرصدة لدى البنوك	١٥,٦٤٧,٣٢٦	٣٨,٩٤٧,٦٨٩
اذون خزانة	٨٨,٧٩٢	-
الاجمالى	١٦,٨٨٥,٩٩٠	٤٠,٣٦١,٣٠١

٣٢ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا خلال السنة الحالية والسنوات السابقة وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وسبق أن تحملت به نتائج أعمال البنك في السنوات الماضية .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٦٦٠,٥٩٩ ألف جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م متمثلة فى ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	١,٠٥٨,٤٨٦	٤,٨٤٩,١٢٧
الأوراق المقبولة	-	١٩,٨١٩
خطابات ضمان	٣٢٠,٦٧٤	٣٩٧,٦٤٦
اعتمادات مستنديه استيراد	١٣٠,٥٣٤	٢٩٦,٥٣٠
الإجمالي	١,٥٠٩,٦٩٤	٥,٥٦٣,١٢٢

٣٣ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي :

مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء		
أول السنة المالية	٢,٥٧٢	٢,٦٠١
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال السنة	٨٨٣	٥٢٣
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال السنة	(٧٧٠)	(٥٥٢)
أخر السنة	٢,٦٨٥	٢,٥٧٢
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	٣٧٦	٣٦٠

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢،٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بمبلغ ١٨,١٧٩,٦٧١ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ١١١,٩٣ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٤,٢٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٨٢٤,٤٢٧ وثيقة .

- **صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٤,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٥٠٠,٧٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بمبلغ ٢,٩٩٥,٠٦٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٨٨,٠٩ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٢٨١,٧١٦ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٧٥٥,٣٢٩ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥- أحداث هامة

أ - انتشر فيروس كورونا (COVID - 19) عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية أحدث انتشار فيروس كورونا (COVID - 19) عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية .

نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشى فيروس كورونا (COVID - 19) وتحسباً للتباطؤ الاقتصادي المتوقع ، يقوم بنك فيصل الاسلامى المصرى بمراقبة محفظة التسهيلات الائتمانية عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على بيئة الأعمال مما قد ينتج عنه تغيير في المخاطر الائتمانية الخاصة بالقطاعات الاكثر تأثراً بالأزمة سواء على مستوى قطاع التوظيف مع الشركات أو الأفراد علما بأن الأثر النهائى لجائحة كورونا على الاقتصاد الكلى سواء داخل مصر أو على المستوى الدولى غير محدد بعد.

و بناءاً على ذلك سيقوم بنك فيصل الاسلامى المصرى باتخاذ التدابير والاجراءات الاستباقية من خلال تكوين المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير (COVID - 19) على محفظة التمويلات وسوف يقوم البنك باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتخفيف الاثار السلبية لفيروس كورونا من خلال تدعيم المخصصات الائتمانية كخطوة احترازية لحين وضوح الاداء الفعلي لمحفظة التسهيلات الائتمانية ، هذا بالاضافة الى أن مصرفنا يقوم بصفة دورية باجراء اختبارات ضغوط بعدة سيناريوهات للوصول الى الأثر المتوقع على الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL .

كذلك يقوم البنك بمراقبة الوضع عن كثب واتخاذ الاجراءات الصحية لضمان سلامة وأمن موظفى البنك دون انقطاع تقديم الخدمات للعملاء ، كذلك تم تفعيل خطة استمرارية الأعمال واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على مستويات الخدمات ، كذلك تم وضع خطة كاملة تشمل جميع الاجراءات الخاصة بمواجهة فيروس كورونا .

ب- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الذي الغى قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ و يسري القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي المصري و يلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقا لأحكامه و ذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به و لمجلس ادارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة او لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح و القرارات المنفذة لأحكام القانون.